لاسيما علم لا يعرض له شركة كإسرافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعرف
الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارة ما كان
للقريب ثم للوسط ثم للبعيد وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد
في شخص ثم الجنس واختلف في المعرف بالإضافة على مذاهب أحدها أنه في مرتبة
ما أضيف إليه مطلقا حتى المضمر لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن
طاهر وابن خروف وجزم به في التسهيل الثاني أنه في رتبته إلا المضاف إلى المضمر
فإنه دونه في رتبة العلم وعليه الأندلسيون لئلا ينتقض القول بأن المضمر أعرف
المعارف ويكون أعرفها شيئين المضمر والمضاف إليه وعزي لسيبويه الثالث أنه
دونه مطلقا حتى المضاف لذي أل وعليه المبرد كأن المضاف إلى المضمر دونه الرابع
أنه دونه إلا المضاف لذي الأداة حكاه في الإفصاح وعبرت في المتن بالأدنى بخلاف تعبير — في الإيضاح خ
التوضيح بأعرف لأن أفعل التفضيل لا يبنى من زيادة التعريف الرابعة الجمهور
على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر وذهب بعضهم إلى أنه نكرة
لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو ربه رجلا ورد بأن
تخصيصه من حيث هو مذكور وذهب آخرون إلى أن العائد على واجب التنكير
نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول الخامسة الجمهور على
أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام
نحو ما ومن وأين ومتى وكيف ص المضمر ويسمى الكناية قسمان متصل لا يقع أولا — المضمر
ولا تلو إلا في غير ضرورة في الأصح ومنه تاء تضم لمتكلم وتفتح لمخاطب وتكسر
لمخاطبة ونون لإناث وواو وألف لغير متكلم وياء لمخاطبة وهي مرفوعة وقيل
الأربعة علامات ضمير مستكن ونا لمعظم أو مشارك لرفع ونصب وجر وكاف لخطاب
وها لغائب وياء لمتكلم منصوبة ومجرورة ش هذا مبحث المضمر والتعبير به
وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكني ولكونه ألفاظا
محصورة بالعد استغنينا عن حده كما هو اللائق بكل معدود كحروف الجر ونحوه
وهو قسمان متصل ومنفصل فالأول تسعة ألفاظ منها ما لا يقع إلا مرفوعا وهو
خمسة ألفاظ أحدها التاء المفردة وهي مضمومة لمتكلم مفتوحة لمخاطب مكسورة
لمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لأنه أول عن المخاطب وكان حظه
من الحركات الحركة الأولى وقيل لأنه إذا أخبر لا يكون إلا واحدا وإذا خاطب
فقد يخاطب أكثر من واحد فألزم الحركة الثقيلة مع أنه واحد والخفيفة مع المخاطب
لأنه أكثر وسقط بعضه على بعض فكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث
وقيل لأنه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التعاليل لا يحتاج
إليها لأنها تعليل وضعيات والوضعيات لا تعلل الثاني النون المفردة
وهي لجمع الإناث مخاطبات أو غائبات نحو اذهبن يا هندات والهندات يذهبن
وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين كاضربوا.

وضمير

٣٥

وضربوا ويضربون وتضربون الرابع الألف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا مخاطبا أو
غائبا كاضربا وضربا ويضربان وتضربان فتنوعه لغير متكلم يشمل المخاطب والغائب
وهو غاية للثلاثة الخامس الياء وهي للمخاطبة نحو اضربي وأنت تضربين وقيل
الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت
والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الأخفش في الياء وشبهة
المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات
للفرق كما جيء بالتاء في فعلت للتفرقة وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد
لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالياء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب — والتاء للخطاب ح
بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت — نحو اذهبن يا هندات الخ
حروفا لسكنت النون ولم تسكن آخر الفعل لها ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث
بأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع ومنها ما يقع منصوبا ومجرورا
وهو ثلاثة ألفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة نحو ضربك
ومر بك والهاء للغائب المذكر نحو ضربه ومر به والياء للمتكلم نحو ضربني ومر بي ومنها
ما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهو نا للمتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قمنا
وضربنا ومر بنا ثم هذا القسم أعني الضمير المتصل لأنه لا يبتدأ به ولا يقع بعد إلا — من خواصه ح
إلا في الضرورة كقوله ألا يجاورنا إلاك ديار وأجاز جماعة وقوعه بعدها
في الاختيار منهم ابن الأنباري ص ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا ويحذف
معتله قبله وتنقل حركته لفاء ماض ثلاثي وتبدل الفتحة بمجانس ويحذف آخر معتل
مسند إلى الواو والياء ويحرك الباقي بمجانس لا محذوف لا الألف والأصح أن فتحة
دعلا مثلا لا أصلية ش إذا أسند الفعل إلى التاء والنون ونا سكن آخره كضربت
وضربن ويضربن واضربن وضربنا وعلة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع
حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع على الماضي
والأمر فسكن استصحابا وضعف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد
التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي نحو انطلق والأكثر لا يتوالى فيه
فمراعاته أولى وبأن توالیها لم يهمل بدليل علبط وعرتن وجندل ولو كان مقصودا
الإهمال وضعا لم يتعرضوا له دون ضرورة ولسكنوا أيضا التأنيث بالتاء نحو شجرة
قال وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في أكرمنا وأكرمنا ثم حملت التاء والنون
على نا للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والأولى
الإضراب عن نحو هذه التعاليل لأنها تخرص على العرب في موضوعات كلامها والتعبير
بآخر مسند أولى من لامه لأنه قد يكون حرفا زائدا للإلحاق نحو اعرندت قاله أبو
حيان فإن كان ما قبل آخر المسند معتلا حذف لالتقاء الساكنين نحو خفت وبعن
وخفن ونقلت حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء
الماضي الثلاثي نحو خفت وطلت إذ الأصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية

ثم هذا المسند يكون ماضيا فقط مع التاء ونا ويكون ماضيا ومضارعا وأمرا مع النون ويكون الفعل الذي هو غير أمر مبنيا للفاعل تارة ومبنيا للمفعول أخرى إذا كان ماضيا